

دور الاصلاح السياسي

في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى اداء الاجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

أكاديمي مستقل - باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

سلطنة عمان

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مكانة الإصلاح السياسي ودوره الرئيسي في اصلاح الجهاز الإداري للدول وتطوير السياسات والمؤسسات الاقتصادية، وتلك العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة والارتباط بين الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تقسيمها الى مبحثين وثلاثة مطالب، خلصت في نهايتها الى العديد من النتائج أبرزها: أن الاصلاحات الادارية للمنظومة الحكومية يعد قضية سياسية وان الاصلاح الاداري هو اصلاح سياسي أولا لكونه يشق طريقه مباشرة الى القضايا الجوهرية للعلاقة بين الحكومة والمجتمع، وأن الإصلاح السياسي وتوفر الإرادة السياسية قضية أساسية ومتطلب سابق للإصلاح الاداري وتحسين اداء أجهزة الإدارة، لذا أوصت بضرورة الاهتمام بجوانب الاصلاح السياسي كأساس ومتطلب رئيسي وجوهري للإصلاح الاداري وتحسين التنمية خصوصا في المسائل المتعلقة بتطوير السياسات والمؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، الإصلاح الإداري، الجهاز الحكومي، السياسات العامة، الاقتصاد.

Abstract:

This study deals with the status of political reform and its main role in reforming the administrative apparatus of states and developing economic policies and institutions, and that close relationship between the economy and politics and the link between political reform and administrative reform. Emphasizing that administrative reforms of government institutions are a political issue and that

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية
أ. محمد بن سعيد الفطيسي

administrative reform is political reform first because it makes its way directly to the core issues of the relationship between government and society and that political reform and the provision of political will is a basic and prerequisite for administrative reform and improving the performance of administrative bodies. Political reform is a basis and a prerequisite for administrative reform and improvement of development, especially in matters related to the development of economic policies and institutions.

Keywords: political reform, Administrative reform, government agency, public policies, Economy.

مقدمة:

السعي لتنفيذ اصلاحات ادارية تهدف لرفع مستوى كفاءة الجهاز الاداري للدولة عموما وتطوير السياسات العامة المتعلقة بالإدارة الاقتصادية ومؤسساتها على وجه الخصوص لا يمكن ان يتحقق الا بالبحث في الصلة الوثيقة والروابط المتجدرة بين متطلبات الادارة وارتباطها بالسياسة. وبدقة أكبر لا يمكن تحقيقها، اي الاصلاحات في النظام الاداري والادارة العامة الا " بإعادة ابتكار الحكومة سياسيا " من حيث الوسائل والاهداف، وبان تكون النتائج السياسة واضحة في الاصلاحات الادارية، باعتبار ان اصلاح المنظومة الادارية في الدول يعد قضية سياسية اصلا. وانه يجب ان يساعد على تحقيق غرض سياسي كما سبق وأشرنا.

اولا. مشكلة الدراسة:

تركزت الجهود والافكار المتعلقة بتطوير الجهاز الاداري وتحسين السياسات العامة خصوصا تلك المتعلقة منها بالسياسات والمؤسسات الاقتصادية في العديد من الدول على الاصلاحات الادارية بشكل رئيسي، يدفعها الإصرار على استمرار تبني الفكرة القائلة: ان اصلاح الادارة العامة يقتصر على الاصلاحات الادارية في المنظومة الحكومية، وانه عمل اداري داخلي فقط، دون النظر للعلاقة الوثيقة والارتباط المستمر بين الاقتصاد والسياسة، أو بالعلاقة المتداخلة والوثيقة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري، مما ترتب على ذلك استمرار تراجع السياسات والمؤسسات الاقتصادية وضعف الجهاز الإداري، والذي انعكس بدوره سلبا على العديد من السياسات والتوجهات التنموية، والأخطر من ذلك على العلاقة والوظيفة التواصلية بين الحكومة والمواطن.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

ثانيا. اسئلة الدراسة:

- 1- ما المقصود بالإصلاح السياسي والسياسات العامة؟
- 2- ما هو الارتباط بين الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري؟
- 3- ما هو دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات والمؤسسات الاقتصادية؟
- 4- ما هو دور الاستقرار السياسي والاقتصادي في تعزيز مكانة الإصلاح السياسي وتحسين أداء الأجهزة الحكومية والسياسات العامة للدولة؟

ثالثا. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيحها لمكانة الإصلاح السياسي ودوره الرئيسي في تطوير الجهاز الإداري للدول عموما والمؤسسات والسياسات الاقتصادية على وجه الخصوص، وأنه لا يمكن إصلاح الإدارة العامة دون أن يسبق ذلك إصلاحات سياسية خصوصا على مستوى الفاعلين السياسيين وتأكيدها على العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسية والعلاقة المستمرة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري.

سادسا. هيكلية البحث

لتحقيق اهداف هذه الدراسة تم تقسيمها الى مبحثين وثلاثة مطالب على النحو التالي: يسلط المبحث الأول الضوء على الإطار المفاهيمي والموضوعي للدراسة مثل تعريف الإصلاح السياسي والسياسات العامة، بالإضافة الى مطلب ثالث يهدف للربط بين الإصلاح السياسي واصلاح الادارة العامة. المبحث الثاني يركز على دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات والمؤسسات الاقتصادية في مطلبين، الأول يتناول جانب تحسين السياسات الاقتصادية ومؤسساتها كنموذج لفاعلية الإصلاح السياسي، اما المطلب الثاني فسيتناول الدور الأساسي والرئيسي للاستقرار السياسي والاقتصادي في تعزيز مكانة الإصلاح السياسي وتحسين أداء الأجهزة الحكومية والسياسات العامة للدولة.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي والموضوعي للدراسة

فهم الإطار النظري لأي دراسة مهم للغاية للوصول الى تحقيق اهدافها، ولعل تعريف بعض المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بها يقع على راس تلك الاولويات، لذا وجدت من الضرورة وقبل الدخول الى صلب الموضوع التطرق الى تعريف بعض تلك المفاهيم لأهميتها مثل الإصلاح السياسي والسياسات العامة، كذلك التطرق الى تلك الروابط بين الإصلاح السياسي والسياسات العامة.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

على ضوء ذلك قمت بتقسيم هذا المبحث على النحو الآتي: سنتناول في المطلب الأول منه تعريف الإصلاح السياسي، أما في المطلب الثاني فسنسلط الضوء على مفهوم السياسات العام، ثم سأقوم في مطلب ثالث بالربط بين الإصلاح السياسي والسياسات العامة.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح السياسي

تعرف موسوعة السياسة الإصلاح السياسي بأنه " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بها، والإصلاح بذلك الشكل يقع - خلافاً للثورة - فهو ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام"⁽¹⁾ أو هو " تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، وتطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي"⁽²⁾ في مجتمع ما."⁽³⁾ هناك أيضاً من يرى أن الإصلاح السياسي هو " عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستناداً لمفهوم التدرج"⁽⁴⁾ وشخصياً أميل إلى هذا الرأي الأخير، رغم أن الإصلاح السياسي عملية معقدة وصعبة وتحتاج إلى مزيد من ضبط المفهوم و" البعد عن التوظيف السياسي أو التسطيح الخطابي الرامي للالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الإصلاح، فإن برنامج الإصلاح ينبغي أن تتضمن إصلاحاً جوهرياً في نظام الحكم وتفعيل صوت الشعب."⁽⁵⁾

1 عبد الوهاب كيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت / لبنان، ج(1)، ط 2 / 1985م، ص 206.

2 يرتبط الاستقرار السياسي بجوانب الإصلاح السياسي من حيث أن " الاستقرار السياسي، هو محصلة أداء النظام السياسي في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية، والبيئة الخارجية، من خلال التغيير التدريجي، والمنظم، الذي يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته، وتدني فعاليته" المرجع: عامر ياسين خضيرات، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن (1990-2006)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية / العراق، ع (38)، 2012، ص 79.

3 كمال المنوفي ويوسف الصواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، سنة 2006، ص 48.

4 أمين المشاقبة، شملان العيسى "الإصلاح السياسي في دول الخليج"، في مصطفى كمال السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2006، ص 113.

5 نوزاد عبد الرحمان الهيتي، "الحكم الصالح في الوطن العربي"، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة العدد 29 يوليو- 2006، رابط النسخة الإلكترونية: <http://www.uluminsania.net>

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

كما ينظر " للإصلاح السياسي في إطار اهتمامه بتحسين كفاءة النظام على أنه عملية محايدة قيمياً بمعنى أنه ليس بالضرورة أن يكون على النمط الغربي ولكن عملية الإصلاح السياسي في عدها التحديثي المؤسسي، لابد أن تزيد من فعالية النظام من خلال مؤسسات تزيد من مشاركة الأفراد وتوسيع حقوقهم". (1)

إذا ليس " هناك وصفاً واحدة جاهزة للإصلاح السياسي، إذ تأخذ كل حالة طابعاً أيديولوجياً يرتبط بطبيعة كل مجتمع وتركيبته الاجتماعية، السياسية والثقافية، فإن هناك ملامح عامة للمؤسسات والأدوار والأبنية والسلوكيات والتفاعلات والقيم التي يمكن أن تنتج حالة ديمقراطية". (2)

المطلب الثاني: تعريف السياسات العامة

قدم مجموعة من الأساتذة العرب الذين اشتركوا في وضع معجم المصطلحات السياسية تعريفاً للسياسة العامة، على أنها "مجموعة القواعد والبرامج والسياسات الحكومية التي تشكل مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال أو توجه معين، ويتم التعبير عن تلك السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها: القوانين واللوائح، والقرارات الإدارية، والأحكام القضائية"، (3) بينما يعرفها ريتشارد روز (4) بأنها " سلسلة من الأنشطة الحكومية المترابطة قليلاً أو كثيراً على أن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلاً وليست قرارات منفصلة". (5)

1 مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع(9)، يونيو/ 2013م، ص 244.

2 وثيقة الإسكندرية، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، الإسكندرية بين 12 و14 مارس 2003 نقلًا عن د. مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع (9)، يونيو/ 2013م، ص 239.

3 فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان/ الاردن، ط3/ 2014 ص 40.

4 ريتشارد روز هو عالم سياسة أمريكي، زميل الجمعية الملكية في إدنبرة، شارك في تأسيس مجموعة السياسة البريطانية، المرجع: [https://emirate.wiki/wiki/Richard_Rose_\(political_scientist\)](https://emirate.wiki/wiki/Richard_Rose_(political_scientist))

5 جمس أندورسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ط1/ 1999 م، ص 15، كذلك: ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجدلوي، عمان / الاردن، ط1/ 2004م، ص 28.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الاجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

وفي إطار التشريع تعرف بأنها " مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام"⁽¹⁾ لذا تعتبر السياسات العامة إنعكاسا لأصحاب القوة والنفوذ الذين يسيطرون على النظام السياسي ومؤسساته " فأصحاب هذا المنظور يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات ومختلف النشاطات التي تتضمنها السياسة العامة"⁽²⁾ جيمس أندرسون بدوره عرفها بأنها "برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى الأهداف أو تحقيق غرض مقصود".⁽³⁾

ومن هذا المنطلق يبرز الدور الواضح للربط بين سلطة وهيمنة السياسة بمكوناتها ومؤسساتها وفاعليها، وصناعة السياسات العامة التي هي مدخلات الإدارة العامة او الاجهزة الحكومية.

المطلب الثالث. الارتباط بين الإصلاح السياسي وإصلاح الإدارة العامة

يرى البعض ونحترم وجهة نظره طبعاً، ان اصلاح الادارة العامة يقتصر على الاصلاحات الادارية في المنظومة الحكومية، وأنه عمل اداري داخلي فقط، وبمعنى آخر، أنه يدور حول فكرة تحويل الادارة الى بنى وطرائق واساليب جديدة وحديثة، وفي الغالب بعدد اقل من الناس، وهو بذلك يفصل بشكل تام بين حقل العلوم السياسية وحقل الادارة العامة؛ او ارتباط الادارة بالسياسية، او تأثير السياسية في اصلاح الادارة العامة.

بينما نجد ان اصلاح المنظومة الادارية بمختلف جوانبها وتفرعاتها لا يقتصر على الاصلاحات الادارية، بل يتعداها الى ابعد من ذلك بكثير حيث يجب ان ينطلق من وجهة نظري من خلال اصلاحات سياسية⁽⁴⁾، باعتبار ان اصلاح الادارة او الاصلاحات الادارية للمنظومة الحكومية يعد قضية سياسية

1 بيسوني حمادة، وسائل الاتصال في صنع القرارات، نقلا عن د. وصال الزاوي و د. رواء زكي: السياسة العامة في تركيا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ط1/ 2002، ص 01.

2 نصر محمد مهنا، علم السياسة، القاهرة/مصر، دار غريب للطباعة والنشر، 1994، ص 1 نقلا عن مراكشي فاطمة، دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني (2015_2012)، (رسالة ماجستير) قسم العلوم السياسية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الجبلاني بونعامة الجزائر، السنة الدراسية 2014-2015، ص 47.

3 جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان / الأردن، ط1/ 1999م، ص 14.

4 " الإصلاح السياسي عملية مرتبطة بفكرة بناء الدولة. حيث يستبطن الإصلاح امرين: اما تطوير ما هو موجود، او اصلاح ما فسد مما هو موجود، وفي الحالتين لا بد من وجود "نقطة دالة" او "نسبة ثابتة" يقاس عليها الاصلاح، والا تحولت الدعوة الاصلاحية الى فوضى عبثية" المرجع: محمد عبد الجبار الشبوط، الاصلاح السياسي انطلاقاً من فكرة=

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

اصلاً، وأنه يجب ان يساعد على تحقيق اهداف وغايات سياسية، ولا يجب ان يقتصر على اصلاح المنظومة الادارية او الادارة العامة او الاهداف الادارية فقط.

إذا الإصلاح الإداري هو اصلاح سياسي ايضا، وان هذا الاخير يشق طريقه مباشرة الى القضايا الجوهرية للعلاقة بين الحكومة والمجتمع، حيث ان أبرز وظيفة سياسية للحكومة هي الوظيفة التواصلية. (1) وتتضح هذه الوظيفة بشكل أكبر في الجوانب الاقتصادية، من واقع العلاقة القوية بين الإصلاح السياسي والسياسة العامة من جهة، والسياسة العامة والإدارة العامة من جهة اخرى، يمكن ملاحظة الآتي: (2)

أ- إن السياسات العامة هي التي تحدد كيفية استخدام الموارد والامكانيات المتاحة في الدولة، على اعتبار انها تشكل خارطة الطريق او مخرجات النظام السياسي في جوانب التنمية وتحقيق الديمقراطية.

ب- إن أي نظام سياسي مهما كانت غاياته، فهو يحتاج إلى جهاز يمكنه من ترجمة تلك السياسات العامة إلى واقع عملي، وهذا الجهاز يطلق عليه لفظ الحكومة، والاختلاف في اختيار ذلك الجهاز بشكل صحيح من قبل النظام السياسي سيترتب عليه الكثير من الاشكاليات والتحديات الوطنية.

ج- السياسات العامة تعتبر مخرجات رئيسية للجهاز الحكومي وفي نفس الوقت تعتبر تلك السياسات العامة هي المدخلات للجهاز الإداري لنفس النظام السياسي.

د - أثر تلك السياسات العامة يظهر بوضوح من خلال الجهاز الإداري، مما يؤكد أهمية وخطورة الجهاز الإداري في المنظومة الحكومية من جهة والنظام السياسي للدولة من جهة اخرى.

هـ - يجب أن تكون السياسات العامة للدولة مستندة على استراتيجية وطنية شاملة لتحقيق الغايات العليا وليس على شكل قرارات فردية او عشوائية غير مدروسة، لأن هذه الاخيرة لن تعبر عن المطالب الحقيقية

=بناء الدولة، موقع شبكة النبا، تاريخ النشر 22 تشرين 2020، تاريخ الدخول 2021/12/26 على الرابط:

<https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/25243>

1 تعرف الوظيفة التواصلية بانها الاساليب والطرق والقنوات المباشرة وغير المباشرة والتي تتواصل وتتصل عبرها المؤسسات الحكومية والمسؤولين مع السكان في الداخل ومواطنيها في الخارج حول مسألة او قضية او تقديم خدمة من خدماتها، وقد يتم ذلك التواصل عبر الطرق والوسائل التقليدية مثل التلفزيون والاذاعة والصحف او عبر الطرق الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي او الاعلام الرقمي او غير ذلك من وسائل الاتصال والتواصل مع الجمهور.

2 محمد بن سعيد الفطيسي، القيادة السياسية والحكم الراشد مطبوعة الضامري، السيب/ سلطنة عمان، ط1/2016، ص

.225

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

للمواطنين، بل ستؤدي الى التعديل المستمر والتغير السلبي المتواصل في القرارات والتوجهات الحكومية نتيجة للتخبط والعشوائية في وضع تلك السياسات العامة.

على ضوء ذلك ترتب على الاهتمام بدراسة جوانب الإصلاح السياسي وارتباطها بتطور السياسة العامة إلى "تطور الاهتمام بدراسة علم الإدارة وتغير كثير من المفاهيم المتعلقة بالإدارة العامة نتيجة للتطور الحاصل في السياسة العامة، مثل [الارتباط الوثيق بين الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري] وأصبح من الصعب القيام بسياسة عامة دون أن يكون هناك جهاز إداري يأخذ على عاتقه مهمة تحقيق متطلبات السياسة العامة"⁽¹⁾

وتؤكد "العلاقة المتداخلة والوثيقة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري بحيث يصعب الفصل بينهما، لا بل إن عدد كبير من الباحثين يؤكدون أن الإصلاح السياسي وتوفر الإرادة السياسية قضية أساسية ومتطلب سابق للإصلاح الإداري وتحسين أداء أجهزة الإدارة"⁽²⁾

لعل المثال الماليزي في الإصلاح السياسي وربطه بالإصلاح الإداري من أبرز الامثلة المعاصرة التي تؤكد ذلك، حيث ان "القيادات السياسية التي تعاقبت على ادارة العملية السياسية في ماليزيا منذ استقلالها الى يومنا هذا لعبت دورا مهما في النجاح الذي وصلت اليه البلاد في مختلف المجالات الامر الذي انعكس بشكل ايجابي على تنمية وتحديث الجهاز الاداري وجعله فاعلا في تأدية وظائفه ومهامه وتقديمه للخدمات، كما ساعد على خلق جهاز اداري متطور قادر على التكيف مع المتغيرات التي تحدث في بيئته الداخلية ومواجهة التحديات والتهديدات التي تفرزها البيئة الخارجية"⁽³⁾

كما "يعد دور الجهاز الإداري في عملية تنفيذ السياسات العامة دور حيوي وهام لا يستطيع أي نظام سياسي حديث الاستغناء عنه فالجهاز الإداري يعد العصب الرئيس في الدولة الحديثة، وهو المنفذ الأكثر فاعلية للأهداف التي تضعها السلطة السياسية، لذلك تم تنظيم العلاقة بين الجهاز الإداري وسلطته

1 محمد بن سعيد الفطيسي، القيادة السياسية والحكم الرشيد، المرجع السابق، ص 226.

2 د. انيس صقر خصاونة، أثر جهود الإصلاح السياسي في الاردن على تحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية-وجهة نظر الموظفين في مراكز الوزارات الاردنية: دراسة استطلاعية-المجلة الاردنية في ادارة الاعمال/ الجامعة الاردنية، م (11)، ع (4) العام 2015م ص 766.

3 عمر كعبوش، واسمهان رماش، دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح السياسي والاداري في ماليزيا، مجلة السياسة العالمية، ع (1) يونيو/ 2020 ص 77.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

وبين السلطة السياسية في الدول الحديثة وفق القواعد القانونية النابعة من الإدارة الاجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع السياسي⁽¹⁾

المبحث الثاني: دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات والمؤسسات الاقتصادية

اصلاح وتطوير المؤسسات الاقتصادية من أبرز الامثلة والادلة الحاضرة على ان الاصلاح الاداري لأي مؤسسة اقتصادية، بالإضافة الى تحسين السياسات العامة الاقتصادية لا يمكن ان يحقق اهدافه او ينتج عنه اصلاحات اقتصادية مجدية الا إذا سبقه اصلاح سياسي للمنظومة الاقتصادية ككل وللقيادة الاقتصادية على وجه الخصوص.

على ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، سيركز المطلب الاول منهما على تحسين السياسات الاقتصادية ومؤسساتها عبر نموذج الاصلاح السياسي، اما بالنسبة للمطلب الثاني فسيتناول دور الاستقرار السياسي والاقتصادي في تعزيز مكانة الاصلاح السياسي وتحسين اداء الأجهزة الحكومية والسياسات العامة للدولة.

المطلب الاول: تحسين السياسات الاقتصادية ومؤسساتها كنموذج لفاعلية الاصلاح السياسي

الملاحظ على التوجهات الرسمية ومختلف القرارات والمعالجات التي وجهت لاحتواء الأزمة الاقتصادية القائمة او الأزمات السابقة، وبالرغم من الجهود والأفكار الايجابية المطروحة للحد منها، او للتخفيف من قوة ارتداداتها، أنها تركزت للأسف الشديد على جانب الحلول والمعالجات والتوجهات والقرارات الاقتصادية بشكل بحت، - وبمعنى آخر - ان اغلب الحلول المطروحة والمعالجات الموجهة اقتصرت الى حد بعيد على الجانب الاقتصادي والاستثماري دون مراعاة للعلاقة الوثيقة والارتباط المستمر بين الاقتصاد والسياسة، وفي مختلف الأطروحات الموجهة لاحتواء مخاطر مختلف الأزمات الاقتصادية العابرة للحدود الوطنية.

هناك بعض أشكال التغيير السياسي الناجحة التي خرجت على استحياء وخجل نتيجة مخاض سياسي وصراع مؤسساتي عسير، او نتيجة ضغط الرأي العام، وهذا الأخيرة أي الضغوط الجماهيرية، تعد بحد ذاتها مشكلة اكبر لأنظمة السياسية التي لا تقوم بالتغيير والإصلاح إلا بعد الضغط عليها، فتقع بين كبرياء النفس السياسية بعدم الانصياع لأصوات الرأي العام رغم صحتها، او تتجرف بشكل عام مع

1 د. مها عبد اللطيف الحديثي، العلاقة بين السياسة والادارة في دول العالم الثالث، مجلة قضايا سياسية، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ع (1) لسنة 2000، ص 138.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

اندفاع وعاطفة الجماهير، فتقوم بتغيرات متسعة وغير صحيحة، لتدخل بعدها في أزمات متعددة ومختلفة، وعلى رأسها الأزمات الاجتماعية مع مواطنيها، والتي تكون في اغلب الأوقات اخطر بكثير من الأزمة الاقتصادية التي تحاول احتواء مشاكلها.

باعترادي ان أهمية هذا الأمر، وضرورة تلك الموائمة بين الجانب السياسي والاقتصادي في الحلول والتوجهات والقرارات التي تطرح لا يخفى بشكل كامل على أصحاب القرار سواء السياسي او الاقتصادي منه في أي حكومة حديثة، إلا ان التحديات والعوائق التي تقف حائلا دون موائمة تلك الحلول بشكل متكامل ومتجانس في جانب العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسي تبرز من جوانب مختلفة ومتعددة، لعلها يبرز في ضعف الوظيفة التواصلية بين الفاعل السياسي والاقتصادي والموطن او المستفيد من الخدمات الحكومية.

على ضوء ذلك يتأكد لنا انه " حين يتعلق الأمر بوضع السياسة الاقتصادية، لا يصبح التواصل مع الجمهور مسألة ثانوية، فبصورة متزايدة، يُنظر الآن إلى التواصل باعتباره أداة من أدوات السياسات. ولا شك أنه لا يمكن أن يكون بديلا للسياسات الجيدة، ولكن الإصلاحات الاقتصادية من المرجح أن تفشل أو حتى تنتكس ما لم تكن مفهومة ومصدقة ومقبولة ممن تؤثر عليهم، وينطبق نفس المبدأ على مجموعة واسعة من السياسات - السياسات النقدية وسياسات القطاع المالي وسياسات المالية العامة والسياسات الهيكلية". (1)

ومن هنا تظهر اهمية وضرورة تجديد وتحديث الوظيفة التواصلية بين الحكومة والجماهير بشكل يتماشى مع تلك التحولات والتغيرات الحاصلة في البيئة الوطنية (الوعي الجماهيري خصوصا) والدولية، فهذه الوظيفة ليست مجرد كماليات في السياسة او الاقتصاد السياسي للدولة بل مسألة غاية في الاهمية والحساسية، ولعل من يدرك مكاسبها ومخاطرها على استقرار الدولة خصوصا الناحية الاقتصادية يجعلها في سلم اولوياته، ولأنها كذلك وبسبب تلك المخاطر والتهديدات فهي تحتاج الى دعم من اعلى المستويات السياسية، وبدون ذلك ستدخل الحكومات في صدام مع مواطنيها خصوصا، وستجد نفسها تبتعد عنهم لمسافات طويلة كل يوم، وفي لحظة من اللحظات ستفقد ثقة الجماهير ومنتقلين الخدمات فيها.

1 جيرري رايس واولغاستانكوف، التواصل كأداة للسياسية، مدونات صندوق النقد الدولي، تاريخ النشر 19 / 5 / 2019 تاريخ الدخول 11 / 9 / 2021م، على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/05/21/blog-Communications-as-a-Policy-Tool>

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

جهاز الإدارة العامة بمنظماته وهيئاته العامة المختلفة في الدولة يشكل الواجهة التي يتم من خلالها تعامل النظام مع المواطنين بمختلف شرائحهم المختلفة، فمعظم الطلبات الخدمية الملقاة على عاتق النظام السياسي يتم التعبير عنها والتجاوب معها من خلال هذه الأجهزة والمنظمات، بعض هذه الأجهزة تقدم خدمات مباشرة للمواطنين كخدمات التعليم والصحة والأمن والبلديات وأخرى تقوم بتنظيم تقديم خدمات عامة عن طريق المؤسسات والشركات العامة المملوكة ملكية كاملة أو جزئية للدولة وفي كلتا الحالتين فإن أداء هذه الأجهزة يتأثر بواقع وسوية أداء النظام السياسي تماما مثلما ينعكس أداء أجهزة الإدارة العامة على مستوى رضا المواطنين عن مجمل أداء النظام السياسي".⁽¹⁾

اولا. العلاقة الجدلية بين السياسة وتطوير المؤسسات الاقتصادية

الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن تحقيقها بشكل صحيح إلا بإصلاحات سياسية سابقة وممهدة، حيث ترتبط أهداف الإصلاحات الاقتصادية بحتمية الإصلاح السياسي، منها على سبيل المثال لا الحصر ان العلاقة الوثيقة والارتباط المستمر بين الاقتصاد والسياسة من جهة والنظام السياسي في الدولة واداء اجهزة الادارة العامة من جهة اخرى لا ينفصل أبدا، وبالتالي ضرورة المواءمة بين الجانب السياسي والاقتصادي في الحلول والتوجهات والقرارات التي تطرح لاحتواء الازمات والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدول.

كما تزداد العلاقة تعقيدا والتباسا حينما يكون الفاعل السياسي فاعلا اقتصاديا في نفس الوقت. ففي مثل هذه الحالة تتم الإساءة للاقتصاد وللسياسة معا، فلا للاقتصاد يمكن أن يتطور في بيئة تنعدم فيها شروط المنافسة الاقتصادية، ولا السياسة يمكن أن تتطور بسبب هيمنة المال على الشأن السياسي، وقديما حذر ابن خلدون من الجاه المفيد للمال، كما أفتى الكثير من الفقهاء القدامى بعدم جواز الجمع بين الإمارة والتجارة، إن الأسباب العميقة لهذه الأزمة، مرتبطة بدرجة أساسية بنموذج تنموي قائم منذ مرحلة ما بعد الاستعمار، كما أن حالة الاقتصاديات العربية لا يمكن فصلها على النموذج السياسي المتبع، فالحالة الاقتصادية هي نتيجة لسيادة نموذج تسلطي، يسمح بالتداخل بين النخب الحاكمة وبين عالم المال

1 انيس صقر خصاونة، أثر جهود الإصلاح السياسي في الاردن، مرجع سابق، ص 758.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

والأعمال في إطار من - الاقتصاد الشكلي - ويعتمد على شركاء اقتصاديين تقليديين يراعون مصالحهم بالدرجة الأولى " لا مصالح أوطانهم. (1)

يضاف الى ذلك ان الاقتصاد يعتبر مرآة عاكسة للسياسة ولشكل النظام السياسي. فكل تطور اقتصادي يشهده أي بلد لا بد وأن ينعكس لاحقاً على شكل نظامه السياسي، إذاً ان التطور الاقتصادي يتطلب نظاماً ديمقراطياً قابلاً للتغيير والتطور، عليه فإن النمو الاقتصادي يحتاج إلى مرونة سياسية، كما يجب أن يظل منحى كل من السياسة والاقتصاد شاملاً وذو روابط قوية، وأن يكون كل منهما، اي الاقتصاد والسياسية في خدمة الآخر، حينها ستتجح السياسة ويتطور الاقتصاد، ومن المؤكد أنه لا اقتصاد قوي في ظل سياسة ضعيفة، ولا سياسة قوية دون اقتصاد قوي.

كون التغيير المحفز للاقتصاد" يتطلب سياسات عامة واضحة ومدروسة حتى يستطيع أن يستمد منها الاقتصاد مقومات نموه سواء من الداخل أو من الخارج، وبلا شك أن الاقتصاد يعتبر مرآة عاكسة للسياسة أو لشكل النظام السياسي، فكل تطور اقتصادي يشهده أي بلد لا بد وأن ينعكس لاحقاً على شكل نظامه السياسي، إذاً التطور الاقتصادي يتطلب نظاماً ديمقراطياً قابلاً للتغيير والتطور، وعليه فإن النمو الاقتصادي يحتاج إلى مرونة سياسية، والخلاصة: يجب أن يظل منحى كل من السياسة والاقتصاد شاملاً وذات روابط قوية وأن يكون كل منهما في خدمة الآخر فتتجح السياسة ويتطور الاقتصاد، ومن المؤكد أنه لا اقتصاد قوي في ظل سياسة ضعيفة ولا سياسة قوية دون اقتصاد قوي". (2)

ونعود للتأكيد: لن ينجح أي بلد في الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة بتجاهل الحلول والاصلاحات السياسية، سواء بتغيير بعض الكوادر في الجهاز السياسي او الاداري للدولة، او من خلال سن قوانين اصلاحية في الجانب السياسي أو القوانين الاقتصادية، أو حتى في تغيير هياكل البناء السياسي للنظام بشكل كامل، لأن" الاقتصاد مرآة عاكسة للنظام السياسي والعلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والنظام السياسي، فلا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد، فالتطور الاقتصادي قد يشهد نمواً

1 بين الاقتصاد والسياسة، عبد العلي حامي الدين، موقع القدس العربي، تاريخ النشر 11 ابريل 2013م، تاريخ الدخول 2022/1/4م.

2 جدلية العلاقة بين السياسة والاقتصاد، تحقيق: حسينة العلي، موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، تاريخ النشر 29 نوفمبر 2015، تاريخ الدخول 2022 /1/4 م <https://pydrojava.org>

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

ما في بلد يتبنى النظام الشمولي لكنه سرعان ما يصطدم هذا النمو بمعوقات سياسية تحد من تطوره. عليه لا يمكن للاقتصاد أن يتطور دون أن يترافق ذلك مع تطور في النظام السياسي".⁽¹⁾

ثانيا. معوقات وتحديات المؤسسات الاقتصادية في سياق الإصلاح السياسي:

من أبرز وأهم المعوقات والتحديات التي تقف حائلا امام أي اصلاحات سياسية للمؤسسات والسياسات الاقتصادية الجوانب التالية:

1. ضعف الوظيفة التواصلية:

تعد الحكومة مقدم للخدمات⁽²⁾ لذا تعتبر الوظيفة التواصلية للحكومة اشبه بالنافذة الدعائية والتسويقية لسياساتها والتي تمكنها من عرض خدماتها الحكومية عبرها او طرح تلك القضايا والمسائل التي تحتاج الى ايصالها للجمهور من خلالها، عليه " فالالاتصال الحكومي يعد منصة تفاعلية وحوارية من جهة ودعائية وتسويقية من جهة اخرى بين الجهات الحكومية والجمهور، وفضاء رقمي ومكنة من مكينات التعامل مع الطوارئ والازمات وقطاع استراتيجي لوجيستي للأمن والاستقرار في حال نجحت الحكومة من استغلاله بشكل صحيح، وبكل تأكيد قد يتحول الى مصدر قلق وازعاج وعدم استقرار في حال فشلت المؤسسات الرسمية في التعامل معه بشكل صحيح".³

إذا بالفعل يهدد الفشل او سوء الاستخدام او ضعف التعامل مع الوسيلة التواصلية للحكومة استقرار الدول وامنها، كما يؤثر كثيرا على اقتصادها وبشكل ادق على سياساتها الاقتصادية من جوانب مختلفة، ولعل الجانب الامني والسياسي أكثر وضوح فيما يتعلق بالتأثيرات والتهديدات الناتجة عن الادارة الغير منهجية او علمية للوظيفة التواصلية للحكومة، وبينما لا تظهر الخسائر السياسية جراء ضعف الوظيفة

1 صاحب الربيعي، العلاقة بين السياسة والاقتصاد في النظم الشمولية والليبرالية موقع الحوار المتمدن، ع (1022) على الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26793>

2 تظهر اهمية الوظيفة التواصلية للحكومة في جانبها الاقتصادي في مسألة تقديم الخدمات، حيث تحاول اغلب الحكومات الاستجابة لمتطلبات السوق والمستهلك للخدمة لذا " وبدلا لتصميم برامج من وجهة نظر حكومية يسعى المصلحون لوضع برامج من خلال وجهة نظر المواطن المستهلك للخدمة وفي بعض الحالات يقدم للمواطن أكثر من بديل للخدمة" راجع دونالد ف. كيتل، ثورة الادارة العامة العالمية، مكتبة العبيكان، ط1/ 2003، ص 14- 15.

3 محمد بن سعيد الفطيسي، محفزات التطوير السياسي (المكاسب والمخاطر الاقتصادية للوظيفة التواصلية للحكومة مع المواطن)، صحيفة الوطن العمانية، تاريخ النشر 9/12/ 2021 تاريخ الدخول 31/ 1/ 2022 على الرابط:

<https://alwatan.com/details/437586>

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

التواصلية للحكومة الا بعد مدة من الوقت، يبرز تأثير الوظيفة التواصلية على الاقتصاد بشكل أسرع من انعكاسها على الاستقرار السياسي للدولة.

على ضوء ذلك يتأكد لنا أنه " حين يتعلق الأمر بوضع السياسة الاقتصادية، لا يصبح التواصل مع الجمهور مسألة ثانوية، فبصورة متزايدة، يُنظر الآن إلى التواصل باعتباره أداة من أدوات السياسات. ولا شك أنه لا يمكن أن يكون بديلاً للسياسات الجيدة، ولكن الإصلاحات الاقتصادية من المرجح أن تفشل أو حتى تنتكس ما لم تكن مفهومة ومصدقة ومقبولة ممن تؤثر عليهم، وينطبق نفس المبدأ على مجموعة واسعة من السياسات - السياسات النقدية وسياسات القطاع المالي وسياسات المالية العامة والسياسات الهيكلية".⁽¹⁾

ومن هنا تظهر أهمية وضرورة تجديد وتحديث الوظيفة التواصلية بين الحكومة والجمهور بشكل يتماشى مع تلك التحولات والتغيرات الحاصلة في البيئة الوطنية (الوعي الجماهيري خصوصاً) والدولية، فهذه الوظيفة ليست مجرد كماليات في السياسة أو الاقتصاد السياسي للدولة بل مسألة غاية في الأهمية والحساسية، لأنها تمثل امتداد للوظيفة السياسية للحكومة، ولعل من يدرك مكاسبها ومخاطرها على استقرار الدولة خصوصاً الناحية الاقتصادية يجعلها في سلم أولوياته، ولأنها كذلك وبسبب تلك المخاطر والتهديدات فهي تحتاج الى دعم من أعلى المستويات السياسية، وبدون ذلك ستدخل الحكومات في صدام مع مواطنيها خصوصاً، وستجد نفسها تبتعد عنهم لمسافات طويلة كل يوم، وفي لحظة من اللحظات ستفقد ثقة الجماهير ومتلقي الخدمات فيها.

2. تضخم التكتلات السياسية والاقتصادية على حساب الدولة الوطنية

في دراسة بعنوان الشركة الحديثة والملك الخاص وصف "ادولف بيرل" و"غاردينر ميتز" النظام المتحد الذي تطور العشرينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الاميركية بأنه (المرادف العصري للنظام الاقطاعي الذي تبدو فيه الشركة وكأنها حلت مكان الدولة بوصفها النموذج المهيمن على النظام السياسي).²

1 جيرري رايس واولغاستانكوف، التواصل كأداة للسياسية، مرجع سابق.

2 ستيف فرايزر، الطبقة الحاكمة في امريكا - تأثير الاثرياء والنافذين في دولة ديمقراطية - ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، ط 1 / 2006م، ص 188.

وتتقسم أهداف تلك الجماعات الى أهداف ومساعي مختلفة بحسب اختلاف تكوينها وتوجهاتها، فمنها ما هو مادي يسعى للربح كالتيارات والولاءات والقوى الاقتصادية ورجال المال والأعمال على سبيل المثال، والتي (تضغط على النظم السياسية والاقتصادية من اجل تحقيق مصالحها، أو تكون ذات طابع أيديولوجي - كالتيارات الدينية والقبلية - للدفاع عن قيم ومبادئ معينة تؤمن بها هي، أو هي مجموعة من الأفراد تجمعها مصالح مشتركة وتنشط في سبيل تحقيق هذه المصالح عن طريق الاتصال بمسؤولي الدولة ومؤسساتها ومحاولة اسماع صوتها مستخدمة كل ما تملك من وسائل متاحة. وممارسة الضغط من خلال أشخاص أو جماعات نوعية، فهي جماعات موجودة في كل النظم الديمقراطية في جميع أرجاء العالم، ومن خلالها يسعى من يملكون ثروات ضخمة وتكون لهم مصالح كبيرة يريدون ضمانها إلى أن يكون لهم نفوذ أو تأثير كبير في قرارات الحكومة).⁽¹⁾

ويصف شيفير⁽²⁾ حول صعود تاماني هول - وهو تنظيم سياسي في مدينة نيويورك، تأسس في عام 1786م وأدرج في 12 مايو 1789م، باسم جمعية تاماني، وكان هو الآلة السياسية للحزب الديمقراطي والذي لعب دورًا كبيرًا في السيطرة السياسية على مدينة نيويورك وولاية نيويورك ومساعدة المهاجرين - وأبرزهم الايرلنديون- في المشاركة في الحياة السياسية الأمريكية في الفترة من تسعينيات القرن الثامن عشر و إلى ستينيات القرن العشرين - في مرحلة اندمجت فيها شرائح النخب السياسية ونخب رجال الاعمال على قمة المنظمة بقوله: (جمعت تاماني بين حكومة المدينة وثروة رجال الاعمال في مزيج هائل كان من القوة بحيث حد من المنافسة السياسية، وفي الحالات التي كان يطغى فيها السياسيون من رجال الاعمال حد ايضا من المنافسة الاقتصادية).³

فالحكم في الولايات المتحدة الاميركية على سبيل المثال لا الحصر يخبر قصص كثيرة ومختلفة عن العلاقة بين الثروة والسلطة، وان لرجال المال والاعمال القوة والقدرة على توجيه الحكومة او السلطة السياسية باتجاه مصالحها الاقتصادية، ففي هذا السياق يقول ستيف فرايزر وغاري غرستل في كتاب

1 مها عبد اللطيف الحديثي و د. محمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسات العامة - دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة في الدول المتقدمة والنامية -، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية / سلسلة الدراسات رقم 7 / 2006م.

2 استاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد.

3 مايكل جونستون، متلازمات الفساد - الثروة والسلطة والديموقراطية - ترجمة: د. نايف الياسين، ط1/2008م، ص 8-

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

الطبقة الحاكمة في أمريكا، " بالرغم من ان رجال الاعمال الأمريكيين لم يكونوا راغبين بدخول عالم السياسة، إلا أن هيربرت سبنسر وهو مرشدهم في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كان قد بدأ بتعزيز قناعتهم القائمة على المصالح الشخصية والمتمثلة بأنه لا يحق للولاية -توازي الحكومة او النظام السياسي - ولأي سبب التدخل في شؤون الاقتصاد ، وقد تقدم الحكومة العون المالي لبناء سكة حديد ودعم الصناعة وغير ذلك . ولكن كان على الوسط السياسي الابتعاد عن الشؤون الاقتصادية بشكل دائم وأكد". (1)

وقد خلصت ورقة اكااديمية حديثة أعدها الخبير الاقتصادي اليمني الدكتور طه الفسيل، وعرضت في حلقة نقاشية حول الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والانسانية نظمها المرصد الاقتصادي للدراسات منتصف ديسمبر من العام 2015 بصنعاء، وحددت الورقة الأسباب الأساسية التي أدت إلى هذا الفشل إجمالاً، - فشل السياسات الاقتصادية والتنموية في اليمن خلال الفترة 2001-2014م- في ثلاثة عوامل رئيسية، أبرزها (إن السلطة السياسية أصبحت هي المصدر الأول والأهم للدخل والثروة؛ الأمر الذي أدى إلى هيمنة القرار السياسي وتوجهاته ومصالحه على السياسات والقرارات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية التنموية؛ والتي يمكن إبراز اهم تجلياتها في سيطرة قلة من الأفراد وفي وقت واحد على كل من الجاه والثروة الوطنية وبالتالي على مقاليد الأمور السياسية والاقتصادية في اليمن، وما أدى إليه ذلك من تركيز للسلطة والثروة؛ والتحالف بين رجال الأعمال والسلطة الحاكمة، واختلال الجهاز الاداري والمؤسسي للدولة؛ وسيادة ثقافة الريع الاقتصادي وانتشار الفساد بكل مظاهره).

3. الفساد وتأثيره على الإصلاح السياسي والمؤسسات الاقتصادية

يقول البروفيسور مايكل جونسون وهو أستاذ كرسي تشارلز دانا للعلوم السياسية ورئيس قسم العلوم الاجتماعية في جامعة كولغيت في كتابه متلازمات الفساد (الثروة والسلطة والديموقراطية) في عام 1978 أطلقت حكومة دينغ سيابوينغ (2) إصلاحات تهدف الى التحول الى اقتصاد السوق وحدثت فورة اقتصادية وبالفعل نجحت في ذلك الى حد كبير، ولكنها افسحت المجال لنمو سريع للفساد" حيث تم استبدال

1 ستيف فرايزر وغاري غرستل، الطبقة الحاكمة في أمريكا - تأثير الاثرياء والنافذين في دولة ديموقراطية - ترجمة: حسن البستاني، الدار العربية للعلوم / بيروت، ط1 / 2006م ص 136.

2 سياسي ومنظر قاد جمهورية الصين الشعبية بين عامي 1978-1992.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

الأسعار التي كانت الدولة تضبطها مركزيا بترتيبات تسمح ببيع السلع بحرية نسبية شريطة الالتزام بالمعايير الموضوعية، وتم اعتماد ما يطلق عليه بالمسؤولية الاسرية وتأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما تم توزيع الدعم الحكومي على شكل قروض، حصل المسؤولون على مزيد من الاستقلال الرسمي وغير الرسمي حيث أصبح المسؤول قادر على اتخاذ قرارات شخصية وأخرى تتعلق بالإنتاج وغيرها العديد من التوجهات التي تحقق متطلبات الاقتصاد القوي".

لكن ماذا حدث نتيجة تلك الحرية الاقتصادية والانفتاح وكذلك الإصلاح الاقتصادي القوي؟ للأسف الشديد غفلت الدولة عن تعزيز قدرة مؤسساتها الرسمية وأجهزتها الرقابية والقضائية فأصبحت هذه الأخيرة ضعيفة وغير قادرة على مواجهة قوة الافراد وسلطتهم خصوصا تلك الفئة التي اقامت لها دولة عميقة داخل الدولة نفسها عبر نفوذ واسع من القرارات وتبادل المصالح والعلاقات الاقتصادية والسياسية.

حينها تقلصت الحدود بين المال العام والمال الخاص فأصبحت غير ذات معنى، كما كانت اغلب المعايير التي وضعت لتعزيز وتحفيز ذلك الاقتصاد معايير بيروقراطية وسياسية لعل اغلبها قصد منه تعزيز قوة تلك الشريحة أكثر من كونها معايير تهدف الى تعزيز الاقتصاد نفسه، بالتالي غير مناسبة للسوق، لذلك يجادل جونسون بان " نخب الدول عندما تعمل في بيئة من المؤسسات الضعيفة وقدر محدود من المنافسة السياسية وتوسع في فرص الاقتصاد فان المجال يصبح مفتوحا للفساد والانفلات من العقاب".⁽¹⁾

على العموم لن نتمكن في هذا الطرح الموجز من الاطالة حول هذا الموضوع، ولكن بتصوري ان الفكرة المراد طرحها من وراءه قد اتضحت الى حد ما، ولوجود خبراء اقتصاديين وأكاديميين وطنيين قادرين على تفسير وشرح والاسهاب في توضيح هذه الصورة بشكل أكبر لنا خلال مقل الوقت سواء اكان ذلك عبر مقالات او دراسات او مقابلات إعلامية او غير ذلك، فما يهم هنا هو إيصال رسالة وفكرة مفادها ان تقوية اقتصاد الدول لن يجدي نفعا إذا لم يقابله مؤسسات وطنية قوية، خصوصا المؤسسات القائمة على الرقابة ومحاربة الفساد.

لذا من المهم جدا الإجابة على السؤال التالي: ما هي الروابط بين التحرر السياسي والاقتصادي من جهة وقوة وضعف مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية وأنواع الفساد التي تمر بها المجتمعات من جهة أخرى؟ اذا يمكن التأكيد على ان تقدم الدول ونجاحها في المحافظة على مكانة قوية لها في العقود

1 مايكل جونسون، متلازمات الفساد، مرجع سابق، ص 273.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

القادمة مرهون بشكل كامل بربط مساعيها لتعزيز قوة اقتصادها بتقوية مؤسساتها العامة خصوصا تلك المؤسسات القائمة على الرقابة والمحاسبة وتبادل المعلومات وعلى رأسها السلطة القضائية والاعلام وأجهزة الرقابة المالية والادارية، وبمعنى آخر ان سعي الأنظمة والحكومات الحديثة لتحقيق اقتصاد قوي في ظل مؤسسات عامة ضعيفة ليس أكثر من بناء بيئة كبيرة واسعة تساعد على استئثار الفساد وضياع المال العام وتقوية النفوذ والسلطة الخاصة على حساب الوطن.

المطلب الثاني. دور الاستقرار السياسي والاقتصادي في تعزيز مكانة الإصلاح السياسي وتحسين أداء الأجهزة الحكومية والسياسات العامة للدولة

يعرف الاستقرار السياسي بأنه " عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام السياسي"⁽¹⁾ كما يعرف إجرائيا على أنه "قدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والناבעة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام".⁽²⁾

وتكمن أهمية الاستقرار السياسي في جوانب الإصلاح السياسي في قدرته على " التعامل مع الأزمات التي تواجه النظام السياسي بنجاح، كما يساعد على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل متوازن ما يمكن النظام السياسي من السيطرة على الأزمات والتهديدات والمخاطر المختلفة، والحد من العنف السياسي، الامر الذي يضاعف كفاءة وشرعية النظام السياسي"⁽³⁾ فالاستقرار السياسي كما يصفه محمد محفوظ في مقاله - في معنى الاستقرار السياسي " ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي المتبع في الدولة يحدد مدى الاستقرار السياسي في هذه الدولة من عدمه".⁽⁴⁾

1 منار محمد الرشواني، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية / الإمارات ، 2003م ص 2

2 Jean Erik lane and Svante Arson، politics and society in western Europe. London: Sage publications fourth edition, 1999, p:294.

3 ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، عمان/ المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1/ 2001، ص 223.

4 محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، جريدة الرياض ع (13819) بتاريخ الثلاثاء 27 ربيع الأول 1427هـ الموافق 25 أبريل 2006م، تاريخ الدخول 12/30/2021م، على الرابط: <https://www.alriyadh.com/149109>

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

أما في جانب الاستقرار الاقتصادي يقول مونتسكيو في كتاب روح الشرائع " إن سلوك الانسان لا يتلاءم مع طبيعة الدولة إذا لم تستطع ضمان الحد الأدنى من الضمان والاستقرار في الجانب الاقتصادي".⁽¹⁾

كلما كان النظام السياسي قادر على تحقيق التوازن ما بين المتطلبات الجماهيرية والشعبية في مختلف المجالات والامكانيات الرسمية او الحكومية خصوصا تلك المتعلقة بارتباط الحكومة واداء المؤسسات الادارية بمصالح المجتمع كلما زاد من فرص تحقيق الاستقرار السياسي في البيئة الوطنية، وفي الجانب الاخر، يمكن التأكيد على أن فشل أو ضعف تعامل النظام مع هذه الغاية بلا شك سيؤدي الى اضعاف النظام السياسي نفسه وتراجع الثقة فيه وفي شرعيته مع الوقت.

على ضوء ذلك فإن مراقبة مؤشرات ومتطلبات الاستقرار السياسي داخل الدولة بشكل دوري ودائم، ومتابعة كل المتغيرات والتحويلات ذات الصلة والارتباط بهذا الجانب والتي تستجد يوميا في مختلف المجالات والتوجهات ويمكن ان تؤثر في استقرار المنظومة الامنية ككل والاستقرار السياسي تحديدا، على راسها اداء المؤسسات الحكومية والادارة العامة وارتباطها بالثقة العامة والرأي العام مهم للغاية، ليس فقط من أجل تحقيق أهداف مجموعة المصالح الأمنية الرسمية في الداخل الوطني والتي هي في غاية الأهمية بكل تأكيد بالنسبة للمؤسسات الامنية، بل يتجاوز ذلك الى تحقيق الامن الخارجي انطلاقا من استقرار الداخل الوطني، وهو جانب في غاية الاهمية كذلك نظرا لارتفاع سقف المخاطر والتهديدات العابرة للحدود الوطنية والتي أصبحت تهدد منظومة الامن والاستقرار الداخلي، كما انه ومن جهة اخرى مطلب مهم للغاية لتحقيق استقرار وشرعية النظام الحاكم نفسه.

ليس من المتصور أن تنعم الحكومات بالأمن والاستقرار والهدوء بينما تتجاهل مؤسساتها الأمنية والسياسية اهمية ودور جانب الاستقرار السياسي في توطيد النظام والامن داخل الدولة، فعلى النقيض من مفهوم الاستقرار السياسي نجد مفهوما عدم الاستقرار السياسي، والذي يمكن تعريفه بأنه " حالة من التغيير السريع غير المحكوم وغير المنضبط، والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة. وهذا ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية، وانخفاض في قدرات وأداء النظام".⁽²⁾

1 مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة / مصر، ج 2، بدون ط / 1953م، ص 10.

2 مليكة بوضياف، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي"، مداخلة أقيمت في ملتقى الحكم الراشد والاستقرار السياسي، جامعة الشلف، 2006، ص 07.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

حيث يستلزم الاستقرار السياسي حيازة النظام والسلطة السياسية على الشرعية السياسية" فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية وعلى رأسها الشرعية الشعبية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها، فالاستحواذ الشرعي على القيادة السياسية يكون مقيد بنفس مستوى ذلك الاستحواذ ولن يكون التوزيع غير عادل للسلطة مبررا إلا عن طريق اكتمال الواجبات المفروضة على الحكومة" (1) حيث تعد صناعة تلك السياسات وتنفيذها على وجه الخصوص الجانب الإداري الذي يربط النظام السياسي والتوجهات السياسية بالإدارة العامة وشرعية الحكومة، والذي سبق التأكيد عليه عند الإشارة إلى ربط السياسية والإصلاحات السياسية بالإصلاحات الإدارية وتحسين أداء المؤسسات الحكومية.

كما أنه ومن جانب آخر يتم التركيز على جانب الاستقرار السياسي لدوره الرئيسي في إبراز حيوية النظام الحاكم ومدى تطوره وجديته في الاهتمام بالجوانب غير الأمنية والسياسية لتحقيق المصالح الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وإصلاح الإدارة، وكون الاستقرار السياسي لا يقتصر دوره على الجانب السياسي أو الأمني البحت، بل يمتد إلى بقية الجوانب الحياتية سألقة الذكر، بالإضافة إلى إمكانية النظام ومؤسساته الأمنية والسياسية على مواكبة المتغيرات الداخلية والخارجية ومدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التغيير والتحديث بشكل مستمر ودائم في هياكل بناء الدولة والمجتمع.

بالتالي فإن الاستقرار السياسي هو " محصلة لأداء النظام في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والإدارة العامة وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية، والبيئة الخارجية، من خلال التغيير التدريجي، والمنظم، الذي يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته، وتدني فعاليته". (2)

إذا لب الاستقرار السياسي يكمن في سيادة السلام والعدل والقانون في الدولة، وفي غياب أشكال العنف والقطيعة مع النظام السياسي، وفي وجود الثقة بين أبناء الوطن والحكومة القائمة على إدارة شؤون حياتهم اليومية ومتطلباتهم المعيشية من جهة، وفي مدى مقدرة مؤسسات الدولة على تحقيق الإصلاحات والمطالب بأساليب سياسية مدنية سواء فيما يتعلق بالشأن القائم أو المستقبلي القادم والتكيف مع المتغيرات

1 محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند - دراسة مقارنة-المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ع (1)، الجزائر: 2001-2002 ص 252 - 256.

2 صبحي قنصوه، التحولات الديمقراطية، في أفريقيا: الأسباب، الأبعاد، احتمالات المستقبل ص 116 في د. إبراهيم احمد (وأخرين)، الموسوعة الأفريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1997، ص 11.

دور الاصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الاجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية من جهة أخرى، ويؤكد ماكس فيبر على أن " النظام السياسي يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنيه بان النظام السياسي صالح ويستحق التأييد والطاعة". (1)

جانب آخر يجب الاعتراف به لتعزيز بيئة الاصلاح السياسي وهو التأهيل السياسي لمواطنيها والتطوير الاداري الموازي لمؤسساتها والمسؤولين القائمين عليها سياسياً كذلك حيث أن " المجتمعات بلا شك تحتاج الى تجديد نفسها لكي تستطيع ان تواكب التطورات التي تحدث في المجتمعات الاخرى، والا ستبقى متخلفة عنهم ولا تتمكن من ان تؤدي أي دور على الساحة الوطنية والدولية". (2)

باختصار "وجود مجتمع واع ومتقف من الناحية السياسية نتيجة تراكم الخبرة التاريخية الناتجة عن توسع دائرة المشاركة السياسية كما وكيفا، من خلال رفع مستوى التعليم الوطني في الجانبين السياسي والقانوني، ستساعده كثيراً على فهم المتغيرات السياسية وبالتالي القدرة على الاختيار والتميز ما بين العديد من الاختيارات والخيارات التي لا شك انها ستواجهه جل المجتمعات المعاصرة كحتمية طبيعية للمتغيرات السياسية العابرة للحدود الوطنية، وبالتالي تمكينه بقدر المستطاع من الاختيار السليم والقادر على التميز ما بين العديد من شروء تلك المتغيرات والتحولت السياسية التي ستواجهه بلا شك في مستقبل علاقته مع نظامه السياسي وحكومته التي تدير شؤون حياته". (3)

خاتمة:

الاهتمام بدراسة قضايا الاصلاح الاداري وتحسين اداء القطاع العام والمؤسسات والاجهزة الحكومية خصوصاً تلك المتعلقة منها بالسياسات والمؤسسات الاقتصادية ترتب عليه الاهتمام بدراسة الروابط بين السياسية والادارة والعلاقة الوثيقة بين الاصلاح الاداري والاصلاح السياسي، وضرورة الموائمة بين الجانب السياسي والاقتصادي في الحلول والتوجهات والقرارات الادارية المتعلقة بتطوير المؤسسات والسياسات الاقتصادية العامة مثل السياسات النقدية والمالية على ضوء ذلك خلص الباحث الى النتائج والتوصيات التالية:

1 صبحي قنصوه، التحولات الديمقراطية في أفريقيا: الأسباب، الأبعاد، المرجع السابق، ص 09.

2 كامران احمد، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة، دراسة تحليلية نقدية، دار المعرفة، بيروت / لبنان، ص 239.

3 محمد سعيد الفطيسي، اليقظة السياسية للمجتمع ودورها في تحقيق الأمن السياسي الوطني، صحيفة الوطن العمانية، تاريخ النشر: 5/ 9/ 2016م، تاريخ الدخول 12/ 1/ 2022م. على الرابط:

أولاً. النتائج:

1. إصلاح المنظومة الإدارية لا يقتصر على الإصلاحات الإدارية، ويجب ان ينطلق من خلال إصلاحات سياسية.
2. إصلاح الإدارة او الإصلاحات الإدارية للمنظومة الحكومية يعد قضية سياسية.
3. الإصلاح الإداري هو إصلاح سياسي لكونه يشق طريقه مباشرة الى القضايا الجوهرية للعلاقة بين الحكومة والمجتمع.
4. الإصلاح السياسي وتوفر الإرادة السياسية قضية أساسية ومتطلب سابق للإصلاح الإداري وتحسين أداء أجهزة الإدارة.
5. لا تتحقق الإصلاحات الإدارية الا بالبحث في الصلة الوثيقة بينها وبين السياسة. كما لا يمكن ان تتحقق على أرض الواقع الا بإعادة ابتكار الحكومة سياسيا.
6. الجهاز الإداري يعد العصب الرئيس في الدولة الحديثة، وهو المنفذ الأكثر فاعلية للأهداف التي تضعها السلطة السياسية.
7. إصلاح وتطوير المؤسسات الاقتصادية من أبرز الامثلة على ان الإصلاح الإداري لأي مؤسسة اقتصادية، لا يمكن ان يحقق اهدافه الاستراتيجية والوطنية الا إذا سبقه إصلاح سياسي.
8. الاقتصاد يعتبر مرآة عاكسة للسياسة ولشكل النظام السياسي، فكل تطور اقتصادي يشهده أي بلد لابد وأن ينعكس لاحقاً على شكل ومضمون النظام السياسي.
9. تزداد العلاقة السياسية تعقيدا والتباسا حينما يكون الفاعل السياسي فاعلا اقتصاديا.

ثانياً. التوصيات:

- 1 يجب ان لا يقتصر اصلاح المنظومة الادارية على الاصلاحات الادارية، بل يجب أن يتجاوز ذلك الى اصلاحات سياسية لوضوح تأثير السياسية في معظم جوانب وقضايا تطوير الادارة العامة.
- 2 توفر الإرادة السياسية قضية أساسية ومتطلب سابق للإصلاح الإداري وتحسين أداء أجهزة الإدارة
- 3 الاصلاحات الاقتصادية لا يمكن تحقيقها بشكل صحيح الا بإصلاحات سياسية سابقة وممهدة، حيث ترتبط اهداف الاصلاحات الاقتصادية بحتمية الاصلاح السياسي.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

4 أهمية البعد عن التوظيف السياسي او التسطيح الخطابى الرامى لالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الإصلاح السياسى الهادف لإصلاح المنظومة الادارية عموما والسياسات والمؤسسات الاقتصادية خصوصا.

5 ضرورة الاهتمام بالتوظيف التواصلى بين الفاعل السياسى والاقتصادى من جهة والموظف او المستفيد من الخدمات الحكومية من جهة اخرى بشكل يتمشى مع تلك التحولات والتغيرات الحاصلة فى البيئة الوطنية والدولية.

6 من المهم للغاية تنظيم العلاقة بين الجهاز الإدارى وسلطته وبين السلطة السياسية فى الدول الحديثة وفق القواعد القانونية لتحقيق أهداف المجتمع السياسى.

7 البعد بقدر المستطاع عن جوانب التداخل بين النخب الحاكمة وعالم المال والأعمال او بين توظيف الفواعل الاقتصادية كفاعل سياسى.

8 التطور الاقتصادى يتطلب نظاماً ديمقراطياً قابلاً للتغيير والتطور بالإضافة الى مرونة سياسية.

9 تعزيز قدرة المؤسسات والأجهزة الرقابية والقضائية وتعزيز دور الاعلام فى محاربة الفساد والرقابة العامة.

المراجع والمصادر

اولاً. الكتب:

1 أمين المشاقبة، شملان العيسى "الإصلاح السياسى فى دول الخليج"، فى مصطفى كمال السيد، الإصلاح السياسى فى الوطن العربى"، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2006

2 ثامر كامل الخزرجى، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجدلوى، عمان / الاردن، ط 1/2004م.

3 جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر الكبيسى، دار المسيرة، عمان / الاردن، ط1/1999م.

4- دونالد ف. كيتل، ثورة الادارة العامة العالمية، مكتبة العبيكان، ط1/2003.

5- ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، عمان/ المركز العلمى للدراسات السياسية، ط1/2001.

دور الإصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الاجهزة الحكومية

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

6 ستيف فرايزر وغاري غرستل، الطبقة الحاكمة في امريكا - تأثير الاثرياء والنافذين في دولة ديموقراطية - ترجمة: حسن البستاني، الدار العربية للعلوم / بيروت، ط1 / 2006م.

7 عبد الوهاب كيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت / لبنان، ج(1)، ط 2 / 1985م.

8 فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان/ الاردن، ط3 / 2014.

9 كامران احمد، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة، -دراسة تحليلية نقدية - دار المعرفة، بيروت / لبنان، ط1 / 2009.

10 كمال المنوفي ويوسف الصواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مطابع المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. ليبيا، سنة 2006.

11 مايكل جونستون، متلازمات الفساد - الثروة والسلطة والديموقراطية - ترجمة: د. نايف الياسين، ط 1 / 2008م.

12 مليكة بوضياف، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي"، مداخلة أقيمت في ملتقى الحكم الراشد والاستقرار السياسي، جامعة الشلف، 2006.

13 منار محمد الرشواني، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية / الإمارات، 2003م

14 مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة / مصر، ج2، بدون ط / 1953م.

15 وصال الزاوي و د. رواء زكي: السياسة العامة في تركيا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ط1 / 2002.

ثانيا: المجالات المحكمة:

1 انيس صقر خصاونة، أثر جهود الإصلاح السياسي في الاردن على تحسين مستوى أداء الاجهزة الحكومية - وجهة نظر الموظفين في مراكز الوزارات الاردنية: دراسة استطلاعية-المجلة الاردنية في ادارة الاعمال/ الجامعة الاردنية، م(11)، ع (4) العام 2015م.

2 عامر ياسين خضيرات، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الاردن (1990-2006)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية / العراق، ع (38)، 2012.

دور الاصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الاجهزة الحكومية
أ. محمد بن سعيد الفطيسي

3 عمر كعبوش، واسمهان رماش، دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي والاداري في ماليزيا، مجلة السياسة العالمية، ع(1) يونيو/ 2020.

4 محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند - دراسة مقارنة- المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ع (1)، الجزائر: 2001-2002.

5 مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع(9)، يونيو/ 2013م.

6 مها عبد اللطيف الحديثي، العلاقة بين السياسة والادارة في دول العالم الثالث، مجلة قضايا سياسي، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ع(1) لسنة 2000.

7 نوزاد عبد الرحمان الهيبي، "الحكم الصالح في الوطن العربي، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة العدد 29 يوليو - 2006.

ثالثا. اطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير

1- مراكشي فاطمة، دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني (2015-2012)، (رسالة ماجستير) قسم العلوم السياسية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الجيلاني بونعامة/الجزائر، السنة الدراسية 2014-2015.

رابعا: مواقع الكترونية:

1 جيري رايس واولغاستانكوف، التواصل كأداة للسياسية، مدونات صندوق النقد الدولي

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/05/21/blog-Communications-as-a-Policy-Tool>

2 ريتشارد روز هو عالم سياسة أمريكي، زميل الجمعية الملكية في إدنبرة، شارك في تأسيس مجموعة السياسة البريطانية.

[https://emirate.wiki/wiki/Richard_Rose_\(political_scientist\)](https://emirate.wiki/wiki/Richard_Rose_(political_scientist))

3 صاحب الربيعي، العلاقة بين السياسة والاقتصاد في النظم الشمولية والليبرالية موقع الحوار <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26793>

4 محمد بن سعيد الفطيسي، اليقظة السياسية للمجتمع ودورها في تحقيق الأمن السياسي، صحيفة الوطن العمانية.

دور الاصلاح السياسي في تطوير السياسات العامة وتحسين مستوى أداء الاجهزة الحكومية
أ. محمد بن سعيد الفطيسي

[:https://alwatan.com/details/136980](https://alwatan.com/details/136980)

5 محمد عبد الجبار الشبوط، الاصلاح السياسي انطلاقا من فكرة بناء الدولة، موقع شبكة النبأ

<https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/25243>

6 محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، جريدة الرياض السعودية

<https://www.alriyadh.com/149109>

خامسا. مراجع باللغة الانجليزية:

1 Jean Erik lane and Svante Arson, politics and society in western Europe,
London: Sage publications fourth edition, 1999.